



## اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ - ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت\*

قضايا نظامية

## الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

## موجز تنفيذي

## أولاً - الأساس المنطقي للإطار

١ - لقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982) إلى الحقبة الحالية بوصفها منعطفًا تاريخيًا، وأن ما صاحبها من تحديات مثل جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩)، وتغير المناخ والتدهور البيئي، والتنمية الاقتصادية، وعدم المساواة المزعجة للاستقرار، هي بمثابة جرس إنذار للدول الأعضاء للتعجيل بإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة. وسعياً لتحقيق ذلك، التزمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة بعقد من العمل من أجل التنمية المستدامة، يهدف إلى إصلاح طريقة عملها والنهوض بكفاءتها فيما يخص تقديم دعمها للبلدان والمجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين قدرات الدول الأعضاء في التصدي للعوائق الهيكلية والنظامية التي تعترض سبيل التنمية المستدامة وبناء قدرتها على الصمود بما يمكنها من التصدي للتحديات غير المتوقعة وغير المنظورة.

٢ - وقد كان للطابع الطويل لأزمة كوفيد-١٩ والآثار البشرية والاقتصادية المترتبة عنها أثر سلبي على فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، فضلاً عن تحقيق أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وإلى جانب ذلك، بيّنت الجائحة المجالات التي اتسم فيها أداء البلدان الأفريقية بالبطء في تطوير قدراتها



على الصمود وزيادة الاستثمار. وبسبب هذه المشاكل، تفاقمت بشكل كبير المخاطر التي تتعرض لها أضعف الفئات السكانية، لا سيما النساء والأطفال. وفي المقابل، أظهرت بعض جوانب الاستجابة الأفريقية للجائحة قوة القارة وقدرتها على الاستجابة بسرعة للظروف المتغيرة. وفي الوقت الذي يعد فيه هذا الحزم الذي أبدته البلدان موضع ترحيب، فإن هناك حاجة إلى استكماله بدعم من المجتمع الدولي على المديين المتوسط والطويل من أجل إعادة البلدان والاقتصادات مجددا إلى المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٣- وخطة عام ٢٠٣٠ هي رؤية العالم وخطة عمله لتحويل الاقتصادات وتحسين الرفاه وزيادة الفرص وحماية البيئة الطبيعية. وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، تشكل خطة عام ٢٠٣٠ عنصرا مركزيا في الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء، بغية تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاداتها ومجتمعاتها. أما خطة عام ٢٠٦٣، فهي الإطار الأفريقي الطموح الذي اتخذته القارة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو شامل ومستدام. وتشكل الخطتان معا أساس الإطار الجماعي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء الأفريقية.

٤- وإذا أريد لأفريقيا أن تحقق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ فسيتمين عليها أن تُحدث خلال العقود القادمة تغييرا يفضي إلى التحول في جميع أرجائها. ويتطلع النهج الذي تتبعه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم ذلك التغيير التحويلي إلى الربط بين مجموعات فرعية محددة من تلك الأهداف في إطار نهج متسق ومتكامل لإدماج الخطتين في عمليات التخطيط وتقرير السياسات على الصعيد القاري، ودون الإقليمي والوطني، من خلال اضطلاعها والدول الأعضاء بتوليد منتجات معرفية عبر استخدام أدوات اللجنة وخدماتها. وإذا تتصرف اللجنة بوصفها مؤسسة أفريقية لها جذور في منظومة الأمم المتحدة، فإنها تتولى مهمة تجميع الحكومات لصياغة فهم مشترك ونهج وقرارات في مجال السياسة العامة لصالح جميع الأفريقيين. ومن خلال ما تقدمه من مشورة في مجال السياسات ومن خدمات لبناء القدرات، تساعد اللجنة الحكومات على اكتساب الأدوات اللازمة لفهم تحدياتها والتصدي لها وتعزيز قدرتها على تخطيط وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

## ثانيا- تنظيم الإطار

٥- في ضوء التحديات المبينة أعلاه، دعا مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في قراره ٩٦٤ (د-٥٢)، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع إطار برنامجي متوسط الأجل، يغطي فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، لتيسير مشاركة الدول الأعضاء مع اللجنة (انظر الوثيقة E/ECA/CM/52/2، المرفق).

٦- وعليه فإن وضع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ جاء استجابة لطلب مؤتمر الوزراء الأفريقيين. وهو جزء من استجابة اللجنة للتحدي المتمثل في الوفاء

بتنفيذ ما وعدت به الخطتان. وينظر الإطار البرنامجي في الطرائق التي تتيح لأفريقيا أن تبني المستقبل بشكل أفضل، بالاعتماد على موارد القارة ومواطن قوتها وإمكاناتها للمساعدة في الدفع بعجلة التنمية المستدامة في فترة ما بعد الجائحة. ويعتمد الإطار منظورا قائما على النظم لعمل اللجنة، يأخذ في الاعتبار الصلات وأوجه الاعتماد بين مختلف أهداف التنمية المستدامة، ويستند إلى العمل الذي قامت به مؤخرا كيانات الأمم المتحدة لاعتماد نهج كلي، على النحو المبين في كتاب "المستقبل هو الآن: العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة"<sup>(١)</sup>.

٧- ويحدد الإطار مجالات العمل الرئيسية لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ والدفع بعجلة التقدم نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣. وهو يقدم لمحة عامة عن خمسة تحولات إلى جانب مجموعة تتألف من ١٧ نتيجة تعكس التغييرات رفيعة المستوى اللازمة لتحقيق تلك التحولات. وستسهم اللجنة في تحقيق تلك النتائج من خلال المنتجات والخدمات التي تقدمها كجزء من وظائفها الأساسية الثلاث:

(أ) **وظائفها كمجمع للفكر:** ويشمل هذا إجراء أبحاث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع التعلم والتنمية عن طريق الأقران؛ وينبثق من هذه الوظيفة المركز الإثباتي الأساسي لوضع السياسات وتنفيذها على نحو متسق؛

(ب) **الوظيفة التشغيلية:** وتشمل هذه الوظيفة تقديم المشورة والدعم المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بطرق منها التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وتساعد أنشطة التدريب وبناء القدرات أصحاب المصلحة على المساهمة في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة ومتناسكة؛

(ج) **وظيفة عقد الاجتماعات:** وتشمل هذه الوظيفة إيجاد منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين، تساعد على ترسيخ مبدأ تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وتدعم وظيفة عقد الاجتماعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تحديد التحديات الجماعية الرئيسية التي تواجه القارة، وفي صياغة الاستجابات الجماعية المناسبة، وفي تيسير التكامل الإقليمي.

٨- ويبرز الإطار البرنامجي مواطن القوة المحددة للجنة ومجالات ولايتها، فضلا عن دورها الرئيسي بوصفها عاملا محفزا للتغيير في القارة. ويمثل كل تحول من التحولات الخمسة مجموعة من المجالات السياساتية المترابطة التي تتيح، في حال إحراز تقدم فيها، إحداث تحسن

(١) مجموعة مستقلة من العلماء عينها الأمين العام، تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ٢٠١٩: المستقبل هو الآن - العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، (الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٩).

كبير في حياة ورفاه الأفراد والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفريقيا. والتحولات الخمسة المتوخاة في الإطار هي:

- (أ) أفريقيا كقارة تستثمر في الإمكانيات البشرية؛  
 (ب) أفريقيا كقارة متكاملة؛  
 (ج) أفريقيا كقارة تتسم بالابتكار والترايط؛  
 (د) أفريقيا كقارة تزخر بالصناعات والاقتصادات المستدامة والمنتجة؛  
 (هـ) أفريقيا كقارة ذات مؤسسات مستقرة وفعالة.

٩ - والتحولات الخمسة، عندما تؤخذ مجتمعة، تناظر مجموعة من المجالات السياسية والبرامجية الموجهة لبناء المستقبل بشكل أفضل في مرحلة ما بعد الجائحة. والتحولات المعنية يرتبط بعضها ببعض، لكنها في الوقت ذاته تتصل مباشرة بأهداف متعددة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وهي تمثل مجالات تنطوي على فرص لاستخدام نهج شاملة يمكنها تعزيز اتساق السياسات ودفع عجلة النمو الاقتصادي وإدخال تحسينات على الرفاه الاجتماعي والبيئي والمادي. ويمكن لهذه النهج المعقدة، التي تركز على التدخلات التي تعالج العلاقات بين العوامل البشرية والتقنية والاقتصادية والطبيعية، أن تساعد في التغلب على أوجه القصور التي تكتنف عمليات صنع السياسات المعزولة عن بعضها البعض ودفع عجلة التقدم الإنمائي في المستقبل.

١٠ - وترتبط بكل واحد من هذه التحولات مجموعة من النتائج الرئيسية التي ستوجه عمل اللجنة، ضمن الإطار العام للخطتين والنهج المتبعة على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة، وتشكل الأساس للمساهمة المادية للجنة في التنمية الأفريقية. وعند تنفيذها الإطار، ستعمل اللجنة مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وكيانات الأمم المتحدة المختلفة، وأصحاب المصلحة الآخرين عند تقاطع كل تحول من خلال أنشطة توليد المعارف وإسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات. وستعمل اللجنة، عبر مجالاتها المواضيعية وشعبها، على مساعدة الدول الأعضاء في بلورة سياسات واستجابات استراتيجية متماسكة لتحقيق انتعاش اجتماعي واقتصادي فعال من الجائحة والتصدي للتحديات المتمثلة في تحقيق الرؤية المتوخاة للقارة، على النحو المبين في الخطتين، خلال عقد العمل من أجل التنمية المستدامة وما بعده.

## ألف - أفريقيا كقارة تستثمر في الإمكانيات البشرية؛

### ١ - لمحة عامة

١١ - الناس هم محور التنمية المستدامة في أفريقيا. فرفاه شعبيها وقدرته على المشاركة المتساوية والمنتجة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مؤشرا رئيسيان للتنمية في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنمية القدرة البشرية الكبيرة للقارة ستكون ضرورية أيضا لتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام والرفاه والرخاء لكافة السكان، ولضمان حماية مواردها الطبيعية أو استغلالها على نحو مستدام.

١٢ - ويتوقف رفاه الناس، في جوهره، على حصولهم على خدمات الصحة والتعليم وعلى الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وإذا ضُمن وضع هذه المسألة في صميم عملية صنع السياسات فسيؤدي ذلك إلى تحقيق المزيد من المكاسب في مجال الرفاهية، لا سيما في سياق التعافي بعد الجائحة، كما سيفضي إلى تهيئة الظروف لزيادة الإدماج والمشاركة والمساواة على الصعيد الاجتماعي والصعيدين الاقتصادي والسياسي.

١٣ - لقد تأثر ملايين الأفريقيين بشكل مباشر أو غير مباشر بأزمة كوفيد-١٩ العالمية. وكان حجم الآثار الاقتصادية والمالية في القارة كبيرا، وهو ما يبرز الحاجة إلى زيادات كبيرة في الإنفاق الصحي. وقد تفاقم ذلك التحدي جراء الانخفاض الكبير في الإيرادات الضريبية، الناجم عن تدني الإيرادات من صادرات السلع الأساسية، لا سيما النفط، والانخفاض الكبير في معدلات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية.

١٤ - ولمواجهة هذه التحديات، يمكن للحكومات الأفريقية أن تستفيد من السياسات التي تعزز التعليم وتنمية المهارات، لا سيما بالنسبة للأعداد المتنامية من سكان القارة الشباب. وإذا تفعل ذلك، ينبغي للبلدان أن تضمن توافر فرص للتعليم والعمل، تكون عريضة القاعدة، وتشمل النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة، وتغطي على نحو كاف المناطق الريفية والحضرية على السواء. وفي هذا الصدد، من المرجح أن تشكل تلبية تلك الاحتياجات في المناطق الحضرية تحديا خاصا بسبب الوتيرة السريعة للتحضر المتوقع في أفريقيا على مدى العقود المقبلة. ويمكن دعم هذه الجهود الرامية إلى توفير التعليم والعملية للجميع دون إقصاء من خلال الاستثمار المناسب الذي يستهدف بصفة خاصة خدمات الدعم الاجتماعي للمساعدة في تطوير القدرة على الصمود والحد من تفاوتات الدخل وهشاشته.

## ٢- مجالات العمل الرئيسية

١٥- في إطار هذا المجال من مجالات التحول، تتمثل مجالات العمل الرئيسية والنتائج المتوقعة وأهداف التنمية المستدامة المقابلة لها فيما يلي:

(أ) **تحسين المهارات وإمكانيات التوظيف:** إن أفريقيا، بوصفها قارة معظم سكانها من الشباب، بحاجة مستمرة إلى إيجاد فرص عمل عالية الجودة. وسيطلب القيام بذلك، من بين أمور أخرى، اتباع سياسات لدعم النهوض بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تنمية المهارات والتدريب، وسياسات تهيئ بيئة داعمة للأعمال التجارية ومواتية لتطوير الهياكل الأساسية؛

(ب) **تكافؤ الفرص:** تعاني أفريقيا ككل من درجة عالية من عدم المساواة، لا سيما من حيث الدخل وبين الجنسين. وقد تفاقم هذا التفاوت في أعقاب الجائحة العالمية. ويمكن، بفضل الاعتراف بالجوانب المترابطة والمتعددة الأوجه لعدم المساواة والتصدي لها، المساعدة في تحقيق المزيد من الفرص والنمو الاقتصادي العريض القاعدة؛

(ج) **الاستثمار الاجتماعي المطرد:** بالإضافة إلى تنمية المهارات، يمكن للسياسات التي تدعم مجموعة من الاستثمارات الاجتماعية في مجال الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وتعميم الخدمات المالية، وخاصة للنساء والشباب، أن تساعد في معالجة عدم المساواة وجلب المزيد من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي؛

(د) **الهجرة الآمنة والمنظمة:** يمكن للهجرة أن تؤدي دورا إيجابيا في دعم التنمية المستدامة. فبالإضافة إلى أنها تيسر المواءمة بين العرض والطلب على اليد العاملة وتزيد الإنتاجية، فإنها توفر فرصا للتعامل مع الآخرين، وفرصا ذات طابع ثقافي واجتماعي للمهاجرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. ولتحقيق هذه المكاسب، ينبغي لسياسات إدارة الهجرة أن تحمي حقوق المهاجرين وأن توفر طرقا منتظمة لحركة اليد العاملة وغيرها من أنواع التنقل.

النتائج المتوقعة
النتيجة ١-١: الحد من عدم المساواة، لا سيما عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والاستثمار
النتيجة ٢-١: تستفيد سياسات الدول الأعضاء من العائد الديمغرافي للقارة من خلال تحسين فرص الحصول على الوظائف، لا سيما للنساء والشباب وفي المناطق الحضرية
النتيجة ٣-١: تنقل اليد العاملة وهجرتها بصورة مأمونة ومنظمة، داخل البلدان وفيما بينها

أهداف التنمية المستدامة المقابلة
الهدف ١: القضاء على الفقر

الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه  
الهدف ٥: المساواة بين الجنسين  
الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد  
الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة

## باء- أفريقيا كقارة متكاملة

### ١- لمحة عامة

١٦- على مدى العقود العديدة الماضية، نظر القادة الأفريقيون إلى زيادة التكامل الإقليمي باعتبارها عنصراً أساسياً في جهود التنمية الوطنية. فالتكامل مهم لتنمية القارة وحيات مواطنيها. وينطوي التكامل على القدرة على تعزيز الرفاه المادي، وتحسين فرص العمل، والتعجيل بالنمو الاقتصادي، وزيادة تنوع وتوافر مجموعة واسعة من السلع والخدمات. كما أن مستوى التكامل يحدد مدى مردودية التجارة والتصدير بالنسبة للأعمال التجارية. ويدعم التكامل أيضاً تزايد الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية ويسر الاستثمار. وعلى المستوى الفردي، يؤثر التكامل على الوجهة التي يختارها الأفريقيون للسفر أو العمل، كما يؤثر على سبل تواصلهم عبر الحدود، والعلاقة التي تربط تلك المجتمعات ببعضها البعض في جميع أنحاء القارة. ويمكن للجهود المبذولة في هذه المجالات أن تساعد على إيجاد اقتصادات تعمل من أجل جميع الناس.

١٧- وقد أحرزت هذه الرؤية للتكامل تقدماً على العديد من المستويات. وتشكل الجماعات الاقتصادية الإقليمية محور التركيز للتعاون والتكامل في المناطق الخاصة بكل منها من القارة. وقد روجت هذه الجماعات لفوائد التكامل في أوساط مختلف أصحاب المصلحة ولدى عامة الجمهور، إذ إن عمليات التكامل التي تضطلع بها تشكل عنصراً هاماً في مشروع التكامل القاري الأوسع نطاقاً.

### ٢- مجالات العمل الرئيسية

١٨- في إطار هذا المجال من مجالات التحول، تتمثل مجالات العمل الرئيسية والنتائج المتوقعة وأهداف التنمية المستدامة المقابلة لها فيما يلي:

(أ) **التكامل من خلال التجارة:** تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة تاريخية لزيادة التجارة داخل القارة من مستوياتها الحالية المنخفضة نسبياً، وهو ما سيدعم الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وعدم المساواة. وللاستفادة من الفرص التي تتيحها المنطقة بطريقة شاملة من الضروري صياغة سياسات واستراتيجيات فعالة للصادرات واستكشاف فرص التصنيع وتطوير سلسلة القيمة؛

(ب) الهياكل الأساسية لتعزيز التكامل: كان للفجوة الكبيرة في تمويل الهياكل الأساسية للقارة أثر كبير على جميع مجالات التنمية، من التجارة والعمالة والنمو الاقتصادي إلى صحة الإنسان ورفاهه. ويمكن للسياسات التي تهدف إلى تحسين الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية وتنمية أسواق رأس المال أن تساعد على سد هذه الفجوة؛

(ج) مواءمة أطر السياسات من أجل تعزيز التكامل: سيتعزز الأداء الوظيفي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باتباع سياسات مشتركة في القطاع التجاري وفي غيره من القطاعات عبر القارة. وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الإضافية وتقديم المزيد من الدعم لوضع الأطر المؤسسية والتنظيمية اللازمة على الصعيد الوطني ودون الإقليمية والقارية.

النتائج المتوقعة
النتيجة ١-٢: زيادة التجارة داخل القارة الأفريقية وخارجها
النتيجة ٢-٢: تحسين فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية الحديثة التي تربط المجتمعات المحلية بعضها ببعض في جميع أنحاء أفريقيا
النتيجة ٢-٣: سياسات واستراتيجيات متوائمة لزيادة تكامل الأسواق

أهداف التنمية المستدامة المقابلة
الهدف ٧: طاقة نظيفة بأسعار معقولة
الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الهدف ١٧: إقامة شراكات لتحقيق الأهداف

## جيم- أفريقيا كقارة تتسم بالابتكار والترابط

### ١- لمحة عامة

١٩- ستشهد العقود المقبلة تطورا تكنولوجيا سريعا، يؤدي إلى إيجاد فرص اقتصادية جديدة وإلى إصلاح أساليب العمل وفئات الوظائف القديمة كما ستصبح وظائف أخرى في طي النسيان أو يتجاوزها الزمن. ومن المرجح أن تستمر الاتجاهات الحالية، خاصة بالنظر إلى التزايد الكبير المتوقع لمعدلات النفاذ إلى الإنترنت في جميع أنحاء القارة، وإلى تطلع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى تعميم الوصول إلى الإنترنت في نهاية المطاف. وقد أصبح من المسلم به أن الاستعانة بالابتكارات في مجال العلم والتكنولوجيا أمرٌ محوريٌ لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وبينما تواجه فيه جميع مناطق العالم تحديات جراء تنامي التشغيل الآلي وتسارع وتيرة التغيرات التكنولوجية، فإن القارة الأفريقية تفعل ذلك في وقت تسعى فيه إلى الأخذ بالتصنيع والتكامل المستدامين، وهو ما يؤدي إلى بروز مجموعة من التحديات والفرص التي تختص بها دون غيرها من المناطق.

٢٠- وتُقر خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بأن استحداث الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة، وتطويرها ونشرها تشكل محركات قوية لدفع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد وجد هذا الإقرار صداه في خطة عام ٢٠٦٣ واستراتيجية الاتحاد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ولكي تحقق أفريقيا نموا مستداما طويل الأجل، لا بد لها أن تعمل على ابتكار التكنولوجيات وتكييفها مع سياقات وظروف العمل المحلية، فضلا عن دعم نظمها الخاصة للبحث والتطوير والاستغلال التجاري للتكنولوجيا والابتكار. ويتضح ذلك على سبيل المثال في الدور الطبيعي للقارة في العديد من الجهود المشتركة للبلدان في مواجهة تحدي الجائحة، مستعينة بالخبرة المكتسبة من تفشي الأمراض السابقة والابتكارات المبكرة في مجالات البيانات الوبائية وتتبع الأوبئة.

## ٢- مجالات العمل الرئيسية

٢١- في إطار هذا المجال من مجالات التحول، تتمثل مجالات العمل الرئيسية والنتائج المتوقعة وأهداف التنمية المستدامة المقابلة لها فيما يلي:

(أ) **التحول الرقمي:** في السنوات القليلة الماضية، تبوأ القارة مرتبة متقدمة في اعتماد العديد من التقنيات الرقمية، مثل حلول الدفع عبر الهاتف المحمول. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والتغطية بخدمات الإنترنت. ويمكن للسياسات الرامية إلى تطوير الهياكل الأساسية ومعالجة تحديات التكلفة المرتفعة والأمية الرقمية أن تستند إلى التقدم المحرز حاليا في تطوير الاقتصاد الرقمي الأفريقي؛

(ب) **تعزيز ريادة الأعمال وتطوير الأعمال التجارية:** يمكن للتطور المتسارع لفرص ريادة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء القارة أن يساعد على دعم إيجاد الوظائف والاستفادة من العائد الديموغرافي والمضي في تحقيق التحول الهيكلي. ومن شأن اتباع نهج سياساتية وبرامجية داعمة لريادة الأعمال، لا سيما في أوساط النساء والشباب، أن يساعد على أن تكون التنمية الاقتصادية شاملة للجميع وتستحدث فرص عمل لائقة للجميع؛

(ج) **تعزيز العلم والابتكار:** سيتطلب تسريع انتقال القارة إلى اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة إدخال تغييرات في تمويل البحوث، وطريقة إجرائها، وسبل ترجمة نتائجها إلى فوائد إيجابية للمجتمع ككل. وسيتطلب القيام بذلك سياسات تدعم النهوض بالاستثمار وتحسين التعاون بين الباحثين الأفريقيين والدوليين وكيانات القطاع الخاص.

### النتائج المتوقعة

النتيجة ٣-١: توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية واستخدامها

النتيجة ٣-٢: زيادة مستويات ريادة الأعمال، لا سيما بين النساء

النتيجة ٣-٣: زيادة فرص الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار

#### أهداف التنمية المستدامة المقابلة

- الهدف ٤: التعليم الجيد  
الهدف ٥: المساواة بين الجنسين  
الهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي  
الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية  
الهدف ١٧: إقامة شراكات لتحقيق الأهداف

## دال- أفريقيا كقارة تزخر بالصناعات والاقتصادات المستدامة والمنتجة

### ١- لمحة عامة

٢٢- يمثل تعزيز الصناعات الإنتاجية والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية الغنية للقارة عنصرين رئيسيين لتعزيز التحول الهيكلي ونمو الاقتصادات الأفريقية ومرونتها على المدى الطويل. فالتحسينات في الإنتاجية المتأتمية من التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية، عندما يصحبها مزيج مناسب من السياسات، يمكن أن تترجم إلى زيادة في الدخل وتحسين فرص العمل. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحقيق هذه المكاسب الإنتاجية في سياق إيجاد كوكب يوفر بيئة معافاة لسكانه، عن طريق حماية صحة الإنسان ونمائه والحفاظ على النظم الطبيعية التي تضررت بالفعل تضررا بالغيا بسبب تغير المناخ.

٢٣- وتمثل الحاجة المشتركة إلى النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية وتحسين القدرة على التكيف مع المناخ في جميع أنحاء القارة فرصة للبلدان الأفريقية. وسيزيد التكامل الاقتصادي من الحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية كما سيعزز فرص التنوع الاقتصادي. وإلى جانب ذلك، فإن وضع استراتيجيات لتنوع الاقتصادات وأنماط التجارة وفقا للنماذج خفيفة الكربون وضيئة الاستهلاك للموارد يمكنه أن يساعد في توجيه الاستثمار إلى مجالات تمثل سيناريوهات مريحة للاقتصادات والبيئة سواء بسواء.

٢٤- وستؤدي إزالة الكربون من نظم الصناعة والنقل والطاقة إلى الحد من تأثير الدول الأفريقية على المناخ العالمي، مع إتاحة فرص، في الوقت ذاته، للابتكار في النماذج التكنولوجية والمالية والتجارية. وتمثل الجهود الرامية إلى ضمان الوصول العادل إلى الطاقة وموثوقية ومرونة إمداداتها فرصا لتجاوز نماذج توزيع الطاقة كثيفة الاستخدام للكربون والمفرطة في نزعته المركزية. ومن شأن الدعم الذي تقدمه السياسات العامة والصناعة وعامة الجمهور للمبادرات الاقتصادية الخضراء والزرقاء، أن يعزز استخدام الموارد البيئية بصورة أكثر إنصافا ويحسن نوعية البيئة. وعلاوة على ذلك، يمكن للمبادرات القطاعية الشاملة أن تهيئ أفريقيا للقيام بدور رائد في استنباط نماذج صديقة للبيئة في مجالات مثل السياحة، والزراعة ومصائد الأسماك والتعدين.

## ٢- مجالات العمل الرئيسية

٢٥- في إطار هذا المجال من مجالات التحول، تتمثل مجالات العمل الرئيسية والنتائج المتوقعة وأهداف التنمية المستدامة المقابلة لها فيما يلي:

(أ) **زيادة الإنتاجية:** يمكن للابتكار والإنتاجية تحقيق المزيد من المكاسب في الدخل وعلى صعيد الحد من عدم المساواة، لا سيما بالنظر إلى النمو المنخفض نسبياً للإنتاجية في جميع أنحاء القارة خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويمكن للسياسات التي تدعم التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية أن تحسن الإنتاجية وأن تحقق قفزة تتجاوز التكنولوجيات والعمليات التجارية المندثرة؛

(ب) **الاستثمار في الاستخدام المستدام للموارد:** يوفر تحضير التصنيع في القارة طائفة من الفرص الجديدة للمساهمة في تحولها الهيكلي. وستتطلب الاستثمارات الكبيرة اللازمة في الهياكل الأساسية للمياه والطاقة والنقل مزيجاً من التخطيط والسياسات والاستراتيجيات على المدى البعيد لتوليد الاستثمارات العامة والخاصة والحصول على التكنولوجيا؛

(ج) **الاستثمار في العمل المناخي:** هناك حاجة لاستثمارات وسياسات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويرتبط هذا الأمر ارتباطاً وثيقاً بتحضير الاقتصادات. ويشمل ذلك مجموعة متنوعة من النهج المتكاملة التي تنعكس في شكل استثمارات متماسكة وشاملة لعدة قطاعات وتضمن في الوقت نفسه جعل البيئات التنظيمية الوطنية جذابة بما فيه الكفاية للمستثمرين. وعلى الصعيد الدولي، من المهم الإصغاء إلى الأصوات الأفريقية عند البت في التدابير العالمية للحد من أثر تغير المناخ، لا سيما بالنظر إلى الضعف المتزايد للعديد من البلدان الأفريقية إزاء آثار تغير المناخ؛

(د) **تنمية حضرية مترابطة:** سوف تجرى الجهود الوطنية والدولية المبذولة لمعالجة عدم المساواة في أفريقيا في سياق يشهد تنامي التوسع الحضري، ويحدث ذلك أيضاً في وقت يزداد فيه تضرُّر المناطق الأكثر ضعفاً في المدن جراء تغير المناخ والتنافس على الموارد. وينبغي أن تعكس الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية الطابع الحضري المتزايد لسكانها وأن تستجيب من خلال الاستثمار في إيجاد فرص العمل في المناطق الحضرية.

النتائج المتوقعة
النتيجة ٤-١: زيادة الإنتاجية والتنوع والمنافسة في سلاسل القيمة وأنماط الإنتاج
النتيجة ٤-٢: سياسات واستراتيجيات واعية بيئياً واجتماعياً لتنمية الاقتصادات الحضرية والزراعة
النتيجة ٤-٣: الارتقاء بالتصنيع المستدام والتصنيع الصغير النطاق
النتيجة ٤-٤: التنمية المجتمعية والتوسع الحضري المتسق والشاملان للجميع

## أهداف التنمية المستدامة المقابلة

الهدف ٢: القضاء على الجوع

الهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف ١٢: استهلاك وإنتاج بمسؤولية

الهدف ١٣: العمل المناخي

الهدف ١٤: الحياة تحت الماء

الهدف ١٥: الحياة في البر

## هـ- أفريقيا كقارة ذات مؤسسات مستقرة وفعالة

## ١- لمحة عامة

٢٦- إذا أصبحت أفريقيا قارة توفر بيئة سليمة وآمنة لشعبها وكانت لديها حكومات قادرة على اتخاذ قرارات فعالة ومستنيرة بالأدلة فستوفر الأرضية المواتية للجهود التنموية المستدامة، وتهيئ في الوقت ذاته بيئة تسودها الثقة والتضامن بين مواطنيها. فالحكم الضعيف أو المختل وظيفياً يمكن أن يؤدي إلى إفلات المسؤولين من العقاب، وإلى التخصيص المختل للموارد الإنتاجية والاستثمار، وتدني كفاءة السياسات والمؤسسات أو أدائها عكس ما هو مطلوب منها، واستبعاد السكان. لذا فإن تعزيز الحكم الرشيد - الذي يتسم بالشرعية، والخضوع للمساءلة، واحترام سيادة القانون، وحماية الحقوق والكفاءة - يسهل تنفيذ طائفة من سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتصدى في الوقت ذاته للمشاكل من قبيل تلك المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الأنشطة غير القانونية.

٢٧- ولا تزال المشاشة والصراع والعنف التي تسود أجزاء من أفريقيا تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة ككل، وهو ما يعوق الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع وتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، رغم أن الدول الهشة لا تتلقى سوى جزء صغير من نصيب المنطقة من الاستثمار المباشر الأجنبي، فإنها تشكل الوجهة لغالبية ما تتلقاه من مساعدة إغاثية خارجية. وتهدد الجائحة بزيادة هشاشة مثل هذه الدول. وعلاوة على ذلك، تهدد آثار تغير المناخ بتكثيف أوجه الإجهاد البيئي القائمة، والتسبب في أوجه إجهاد جديدة، وإدكاء جذوة المنافسة على الموارد الشحيحة.

٢٨- ويسلط "الميثاق الأفريقي للديمقراطية، والانتخابات والحكم" الذي وقعته غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الضوء على أهمية الحوكمة الاقتصادية وحوكمة المؤسسات، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الإدارة الفعالة للقطاع العام، والشفافية في المالية العامة، واستحداث أطر تنظيمية تمكينية للقطاع الخاص، وإدارة الدين العام، والنظم

الضريبية الشفافة والفعالة. ويمكن أن يُحدث التقدم المحرز في هذه المجالات تحديداً، وفي الحكومة بشكل أعم، أثراً تحويلياً من شأنه أن يساعد على زيادة الثقة والطمأنينة لدى الجمهور.

## ٢- مجالات العمل الرئيسية

٢٩- في إطار هذا المجال من مجالات التحول، تتمثل مجالات العمل الرئيسية والنتائج المتوقعة وأهداف التنمية المستدامة المقابلة لها فيما يلي:

(أ) **تعزيز التنمية السلمية:** تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز الحكم الرشيد والفعال، الذي يهيئ الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنمو الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة. وبما أن الجائحة أتت بتحديات إضافية للسلام والأمن ولإعادة بناء المجتمعات والاقتصادات الخارجة من الصراع، فإن ترجمة التحسينات في السلام والأمن إلى مكاسب في مجال التنمية المستدامة للسكان المحليين تكتسي المزيد من الأهمية؛

(ب) **معالجة ديون القارة:** لقد غيرت الجائحة بشكل كبير التوقعات المستقبلية للنتائج البشرية والاقتصادية في أفريقيا للسنوات القليلة المقبلة، وهو ما سلط الضوء بشكل أكبر على أهمية تمتع الحكومات بالقدرة على الاستثمار في الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن لتخفيف عبء الديون أن يمنح الحكومات الأفريقية المرونة التي تحتاجها لمواجهة الأزمة الناجمة عن الجائحة وأن يتيح كذلك تقديم الخدمات الصحية وتخفيف عبء المشاكل التي يعاني منها سكانها فيما يخص العمالة؛

(ج) **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي:** تكتسي السياسات الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل طابعاً محورياً في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا. إلا أن الجائحة هددت استقرار الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء القارة، فضلاً عن أن التدابير الرامية إلى مواجهة الآثار البشرية والاقتصادية الوخيمة للجائحة تهدد بزيادة العجز بكافة أشكاله زيادة كبيرة. ويقف هذا الواقع شاهداً على الحاجة إلى سياسات تعمل على تعزيز الاستقرار وضمان الاستثمارات الاجتماعية الضرورية وتخفيف عبء الديون على الحكومات؛

(د) **تطوير هامش المناورة المالي:** تتصل بمسائل الديون والاقتصاد الكلي قدرة الحكومات على زيادة الإيرادات محلياً. فوجود هامش مناورة مالي كاف يوفّر للحكومات القدرة على زيادة ميزانياتها كلما دعت الحاجة لذلك دون التضحية بالاستدامة المالية. ومن شأن السياسات الرامية إلى دعم القدرة المالية الوطنية للحكومات أن تمكنها من تقديم دعم إضافي لتطوير الهياكل الأساسية وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية؛

(هـ) **تطوير القدرة الفعالة على صنع القرار:** من الأهمية بمكان توافر القدرة الوطنية على وضع وتحليل الأدلة الإحصائية وغيرها من أنواع الأدلة من أجل تخطيط السياسات والبرامج ورصدها وتنفيذها على نحو فعال، إلى جانب أن هذه القدرة تساعد الحكومات على ضمان مراعاة أحدث المعلومات والعلوم والمعارف عند صياغة السياسات. ويمكن للاستخدام المتزايد لأحدث التكنولوجيات والأساليب، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط، أن يؤدي إلى تحديد أكثر دقة لأهداف السياسات والتدخلات. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين مستوى الخبرات في مجال البيانات والخبرات التقنية يمكنه أن ييسر اتخاذ القرارات والتعلم من الأقران فيما بين البلدان الأفريقية.

النتائج المتوقعة
النتيجة ١-٥: تكامل الخطط والتدابير الإنمائية التي تتخذها الدول الأعضاء لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل للجميع والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة
النتيجة ٢-٥: زيادة هامش المناورة المالي وتعبئة الموارد من أجل خدمة أولويات التنمية المستدامة
النتيجة ٣-٥: استجابة الدول الأعضاء والكيانات الأخرى بكفاءة لحالات الطوارئ وتعزيزها السلام والأمن البشري من خلال التنمية الاقتصادية
النتيجة ٤-٥: الاستخدام المتنامي للبيانات والأدلة الإحصائية وغيرها من الأدلة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات

أهداف التنمية المستدامة المقابلة
الهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية
الهدف ١٧: إقامة شراكات لتحقيق الأهداف

### ثالثاً - تنفيذ الإطار

٣٠ - تتمحور مهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تقديم أفكار وإجراءات تهدف إلى تمكين أفريقيا وتحويلها، مسترشدة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي ضوء الإصلاحات التي أدخلت على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يُتوقع من كيانات الأمم المتحدة أن ترفع من مستوى تعاونها وتأزرها وأن تحدث تحولاً في ثقافتها العملية برمتها. وبالنسبة للجنة، ينطوي ذلك على جوانب داخلية وخارجية على حد سواء:

(أ) تعزيز التعاون فيما بين البرامج الفرعية المواضيعية للجنة من خلال التخطيط والتنفيذ المشتركين، وبين المقر الرئيسي للجنة ومكاتبها دون الإقليمية؛

(ب) تعزيز اتساق السياسات في الأنشطة الجارية في إطار كل وظيفة من الوظائف الأساسية للجنة (عقد الاجتماعات، ومجمع الفكر، والوظيفة التشغيلية)، اعترفاً بالطابع المتشابك والمترابط للتحديات المبينة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل؛

(ج) إقامة علاقات قوية مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بعد أن تم مؤخراً تزويد المنسقين والأفرقة بمزيد من الصلاحيات، وكذلك مع الأذرع الإقليمية والعالمية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإنمائية؛

(د) توجيه انتباه واضعي السياسات والمؤسسات والجمهور وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى أهم التحديات الحدودية والعبارة للحدود، ودعم الاستجابات التعاونية في هذا الصدد.

٣١ - وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم للدول الأعضاء من خلال وظائفها الأساسية. وسيكون الإطار بمثابة أداة لتوجيه منتجاتها وخدماتها لتحقيق التغيير المفضي إلى التحول في جميع أنحاء القارة. وسيسهل تنفيذ برامج اللجنة وأنشطتها في النتائج المحددة التي وردت في الإطار. وستبذل المساعي لتحقيق كل نتيجة من خلال مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بإسداء المشورة السياسية، وبناء القدرات، وإنتاج المعرفة، وسيتم التخطيط لهذه الأنشطة وتنفيذها بطريقة استراتيجية، مما يسمح باستكشاف مجالات العمل التكاملية.

## ألف - تعزيز التعاون

٣٢ - يشكل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل جزءاً من مساهمة اللجنة في تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنمائية من أجل الاستجابة بطريقة أكثر اتساقاً وفعالية. وتوفر التحولات الخمسة الأساس لبناء منصات تعاونية تطل مختلف القطاعات وتحدد الجوانب الرئيسية للترابط بين السياسات والبرامج. وستساهم اللجنة في تحسين التنسيق والتعاون لتحقيق هذه التحولات من خلال:

(أ) إجراء بحوث إقليمية ودون إقليمية والمساهمة برأيها في التحليلات القطرية المشتركة التي تقع في صميم أطر الأمم المتحدة المنقحة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) تقديم مساهمات للأفرقة ذات الصلة بنتائج إطار التعاون، لا سيما فيما يتعلق بأهم القضايا الإقليمية والعبارة للحدود في أفريقيا؛

(ج) تقديم الدعم لوضع تحليل للمشهد المالي ضمن أطر التعاون، وتبسيط الضوء على تحديات التمويل الوطنية الرئيسية وفرص تحقيق الغايات المتضمنة في الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة؛

(د) إدماج التخطيط البرنامجي للجنة في أطر التعاون، بسبل منها إنتاج منتجات وخدمات مشتركة أو تكميلية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا والأنشطة التي تجري في إطار التحالفات القائمة على الفرص أو القائمة على القضايا؛

(هـ) العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لوضع مقترحات للبرمجة المشتركة، على الصعيد القطري أو دون الإقليمي، باستخدام أدوات من شاكلة آليات التمويل المشتركة لأهداف التنمية المستدامة.

## باء- تعزيز الشفافية والمساءلة

٣٣- سيوفر رصد نتائج الإطار البرنامجي المتوسط الأجل دليلاً على مساهمة مختلف مبادرات اللجنة في تحقيق نتائج بمستويات أعلى على الصعيد القطرية ودون الإقليمية والقارية. ومن شأن استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن يُيسر جمع البيانات الموحدة، واستخدام المعلومات الإحصائية الوطنية (حيثما يكون ذلك متوافقاً مع الهدف) وإدماج البيانات المجمعة من خلال الأنشطة الجارية في إطار أطر التعاون المذكورة أعلاه. وستدعم اللجنة أيضاً وضع واستخدام الأدلة المستمدة من التقييمات المستقلة كما ستدعم جمع المعلومات من خلال نظم قوية للإدارة القائمة على النتائج، بغية اتخاذ القرارات بصورة مستنيرة.

## جيم- التمويل

٣٤- من المرجح أن يتزايد الطلب على منتجات اللجنة وخدماتها في السنوات القليلة المقبلة بالنظر إلى سعي البلدان إلى الحصول على الدعم لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية في فترة ما بعد الجائحة، وفرض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مطالب إضافية على اللجان الإقليمية. وقد ينطبق هذا على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية والعبارة للحدود في أفريقيا، حيث يتوقع من اللجنة أن تؤدي دوراً أكبر. ومن أجل تلبية توقعات الدول الأعضاء، يجب عليها ضمان تقديم الخدمات بفعالية في حدود الموارد المتاحة وأن تستكشف نهجاً وشراكات مبتكرة في المجالين المالي وغير المالي.

٣٥- وسيتعين على اللجنة توضيح القيمة المضافة لخدماتها وأن تستخدم الموارد المتاحة استخداماً فعالاً، لا سيما في سياق الظروف المالية الصعبة في العديد من البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود على المدى الطويل والمترابطة اللازمة لتحقيق النتائج المدرجة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تُبرز الحاجة إلى استكشاف ما هو أبعد من الجانب المالي للشراكات والنظر إلى مجالات المسؤولية المتكاملة والخبرة التي يمكن أن تساعد على إحداث تغيير مستدام. وستحرص اللجنة، في سعيها إلى تحقيق تلك النتائج، على ما يلي:

(أ) تعميق وتنويع نطاق الشراكات مع الشركاء التقليديين من بين الدول الأعضاء والمأنحين الجدد على الصعيد العالمي الذين يسعون إلى المساهمة في التنمية المستدامة للقارة، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين فعالية تنفيذ البرامج وحسن توقيتها؛

(ب) تنويع نطاق مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك مصادر التمويل المتعددة الوكالات والمشاركة، من خلال إقامة شراكات وثيقة مع المنظمات القارية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والصناديق المتعددة الأطراف؛

(ج) إقامة وتطوير شراكات استراتيجية مع جهات فاعلة غير تقليدية، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، لتعزيز تقديم الخدمات على نحو أكثر فعالية وكفاءة.